مجلة الأقتصاد الزراعى والعلوم الإجتماعية

موقع المجلة: www.jaess.mans.edu.eg
متاح على: www. jaess.journals.ekb.eg

دراسة تحليلية للخريطة الدعمية السلعية في الموازنة العامة المصرية

محمد أحمد عبد الدايم احمد صالح*

قسم الاقتصاد الزراعي-كلية الزراعة-جامعة المنصورة

الملخص

تعتبر الموازنة العامة للدولة تقديرا مفصلا ومعتمدا للنفقات والايرادات العامة عن سنة مالية مستقبلية وتنقسم الإيرادات لإيرادات ضريبية وغير ضريبية والتي تنقسم لمنح وإيرادات الأخري، وتتمثل النفقات العامة في الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية والفوائد والأجور.....الخ، ويوجه الدعم بالموازنة العامة لأربعة أقسام، الأول للدعم السلعي سواء للسلع التموينية، أو للمزارعين، أو للمواد البترولية أو للكهرباء، والثاني للخدمات الاجتماعية كنقل الركاب، أو معاش الضمان، ومعاش الطفل، والثالث لمجالات التنمية كدعم تنمية الصعيد، أو دعم إسكان محدودي الدخل، والرابع للأنشطة الاقتصادية كدعم المناطق الصناعية، وتنشيط الصادرات.وتكمن مشكلة البحث في تغير الخريطة الدعمية السلعية بالموازنة العامة نتيجة تغير الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد، تم تخصيص نحو 24.6% للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية عام 2016/2015 وزيادتها لنحو 26.5% عام 2018/2017 ومع ذلك تزايدت نسبة السكان تحت حد الفقر من نحو 27.8% لنحو 35% للعامين المذكورين علي الترتيب، وهدف البحث لدراسة الخريطة الدعمية السلعية في الموازنة العامة المصرية خلال الفترة (2005/2006-2019/2020) من خلال أربعة محاور أولها المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالدعم السلعي، وثانيها تحليل مقارن للمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالدعم السلعي، وثالثها محددات تمويل الدعم السلعي، ورابعها رؤية نقدية لكفاءة توزيع الدعم.واتضح أن الدعم السلعي بالموازنة العامة يتأثر بالايرادات الضريبية وعند زيادتها بوحدة واحدة يتزايد إجمالي الدعم السلعي بمقدار سنوي قدر بنحو 0.17 مليون جنيه، وأوصت الدراسة بتنويع مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة ورفع كفاءة المنظومة الضريبية وضبط المجتمع الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وسد منافذ التهرب الضريبي لتحسين الحصيلة الضريبية، وزيادة الدعم الموجه للمزارعين للحد من العمليات الاستيرادية والعملات الأجنبية والتوجه للدعم النقدي المشروط وفقا لتحديد الفئات المستهدفة وتحديد قيمة الدعم طبقا للاحتياجات الضرورية.

الكلمات المفتاحية: الدعم السلعي، الموازنة العامة للدولة، المنح، المزايا الاجتماعية، الايرادات الضريبية، الايرادات غير الضريبية، النفقات العامة

المقدمة

تعتبر الموازنة العامة للدولة تقديرا مفصلا ومعتمدا للنفقات العامة والايرادات العامة عن فترة مالية مستقبلية عادة سنة مالية ومن ثم تعتمد تلك الموازنة علي عنصرين أساسيين أولهما الإيرادات العامة التي ينتظر أن تحصل عليها السلطة التنفيذية، والتي تنقسم بدورها لإيرادات ضريبية وإيرادات غير ضريبية وتنقسم الأخيرة إلي المنح والإيرادات الأخري، وثانيهما النفقات العامة التي يتوقع أن تنفقها تلك السلطة لإشباع الحاجات العامة للشعب لفترة مالية مستقبلة، غالباً ما تكون سنة، والتي تتعدد صورها كالدعم والمنح والمزايا الاجتماعية والفوائد والأجور وتعويضات العاملين وغيرها، وتعتمد تلك الموازنة علي موافقة السلطة التشريعية على توقعات السلطة التنفيذية من إيرادات عامة ونفقات عامة وعلى هذا الأساس، فإن الموازنة العامة تظل مجرد مشروع موازنة، حتى تُعتمد من السلطة التشريعية، لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة.

وتعتمد الموازنة العامة للدولة علي خمس قواعد تمثلت الأولي في السنوية والتي تعني تقدير استخدامات الدولة وموارداها، لسنة مقبلة تبدأ من أول يوليو حتي آخر يونيه من السنة التالية، وتمثلت الثانية في الوحدة والتي تعني تُدرج جميع استخدامات وموارد مختلف الوحدات التابعة للجهاز التنفيذي للدولة في موازنة واحدة لمعرفة الظروف الاقتصادية والمالية والرقابة خلال مراحل تنفيذ الموازنة، وتمثلت الثالثة في العمومية من حيث اشتمالها علي تقديرات الموارد والاستخدامات بأكملهما دون إجراء مقاصة بين بعض أبوابها أو بنودها وبعضها الآخر، وتمثلت الرابعة في عدم التخصيص من حيث عدم جواز تخصيص موارد بعينها لمواجهة استخدامات محددة، وأخيرا تمثلت الخامسة في قاعدة التوازن حيث تقضي تساوى الاستخدامات (النفقات) مع الإيرادات، وعلى الرغم من سلامة هذه القاعدة، إلاّ أن الظروف الاقتصادية المتغيرة والمتشابكة، لمعظم دول العالم، أدت لقبول فكرة وجود عجز أو فائض في الموازنة العامة.

وتسهم الموازنة العامة للدولة في الاستخدام الكفء للموارد المتاحة وترشيد القرارات المالية باعتبارها أداة التوجيه والرقابة والتخطيط بالوحدات الإدارية المختلفة في ظل الإنفاق العام الفعال الذي هو الأساس في تحقيق التنمية التي تتمتع بمردود أو عائد اقتصادي كبير في ظل الشفافية والافصاح لتلك الموازنة العامة للدولة.

ويعد الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بكافة أنواعها من أدوات السياسة الانفاقية التي تلجأ إليها الدولة لتقليل التفاوت في توزيع الدخول ومساعدة الأفراد والأسر الفقيرة علي توفير احتياجاتها الأساسية من السلع والخدمات، وتعرفه (FAO) البرامج النقدية أو العينية التي تسعي للحد من الفقر من خلال إعادة توزيع الثروة وضمان الحد الأدني من الرفاهية من خلال توفير الحد الأدني من التغذية أو مساعدة الأسر علي إدارة المخاطر، بينما يعرف من خلال وجهة نظر النظام الأوروبي للحسابات بأنه عبارة عن المدفوعات الجارية التي تقدمها الحكومة بدون مقابل إلي المنتجين بغرض التأثير علي مستوي الإنتاج أو الأسعار أو عوائد الإنتاج الخاصة بالمشروعات المنتجة للسلع والخدمات المدعومة، ويعرف طبقا للموسوعة البريطانية بأنه النفقة الحكومية المباشرة أو غير المباشرة أو الحق الاقتصادي الممنوح أو الامتياز الموجه إلي المشروعات الخاصة أو الأفراد أو بالوحدات الحكومية بغرض تحقيق أهداف معينة.

وتكمن الخريطة الدعمية في توجيه الدعم طبقا للموازنة العامة المصرية والتي تنقسم لأربعة أقسام رئيسية، الأول منها للدعم السلعي سواء للسلع التموينية، أو للمزارعين، أو للمواد البترولية أو للكهرباء، والثاني للخدمات الاجتماعية سواء لنقل الركاب، أو معاش الضمان، ومعاش الطفل، والثالث لمجالات التنمية كدعم تنمية الصعيد، أو دعم إسكان محدودي الدخل، والرابع للأنشطة الاقتصادية كدعم المناطق الصناعية، وتنشيط الصادرات.

وتبذل الحكومة جهودا كبيرة لحماية الفقراء ومحدودي الدخل بدعم السلع والخدمات الأساسية بصورة صريحة أو ضمنية لتوفيرها بأسعار مناسبة للارتقاء بمستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة وتحقيق التكافل الاجتماعي والاستقرار السياسي ، وبالنسبة للدعم السلعي فقد تزايد من نحو 42738 مليون جنيه عام 2016/2015 قبل تحرير سعر الصرف لنحو 89000 مليون جنيه عام 2020/2019 كمشروع موازنة بعد تحرير سعر الصرف نتيجة ارتفاع الأسعار وانخفاض مستوي المعيشة، وارتفاع سعر الفائدة المحلية والموجات التضخمية بالاقتصاد القومي المصري، مما يستدعي معه ضرورة دراسة الخريطة الدعمية السلعية بالموازنة العامة المصرية حتي يتسني الوقوف علي كفاءة الدعم السلعي وإدارته في مصر.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في تغير الخريطة الدعمية السلعية بالموازنة العامة المصرية من عام لآخر ومن فترة لأخري وذلك نظرا لتغير الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد وذلك بغرض إعادة

*الباحث المسئول عن التواصل
البريد الالكتروني: mmmdayem@hotmail.com
DOI: 10.21608/jaess.2020.79688

توزيع الدخل وكسر حلقة الفقر إلا أن تكلفتها المتزايدة وانخفاض كفاءتها وفاعليتها في تحقيق العدالة الاجتماعية من أهم الأسباب التي أدت إلي تزايد العجز بالموازنة العامة المصرية من عام لآخر ليصل نحو 438.8 مليار جنيه عام 2019/2018 بعد أن كان نحو 379.6 مليار جنيه عام 2017/2016 أي منذ بداية تحرير سعر الصرف وما استتبعه من تشوهات سعرية وانخفاض في الدخول الحقيقية للأفراد من عام لآخر وفي ظل توقعات تزايد العجز الكلي بالموازنة العامة عامي 2020/2019، 2021/2020 لنحو 445.1 مليار جنيه، 467 مليار جنيه علي الترتيب يزداد الأمر سوءا وتعقيدا.

كما تكمن مشكلة الدراسة في أنه علي الرغم من تخصيص الدولة لنحو 24.6% من النفقات العامة لبند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية عام 2016/2015 وزيادتها لنحو 26.5% عام 2018/2017 فقد تزايدت نسبة السكان تحت حد الفقر من نحو 27.8% لنحو 35% للعامين المذكورين علي الترتيب (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2018) وذلك نتيجة القرارات الحكومية التي اتخذتها الحكومة تباعا من عام 2016 كتحرير سعر الصرف وتخفيض أو إلغاء الدعم علي بعض السلع والخدمات المقدمة، في ظل ارتفاع سعر الفائدة المحلية والموجات التضخمية بالاقتصاد القومي المصري، مما يستدعي معه ضرورة دراسة الخريطة الدعمية السلعية بالموازنة العامة المصرية حتي يتسني الوقوف علي كفاءة الدعم السلعي وإدارته في مصر.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث بصفة عامة إلي دراسة تحليلية للخريطة الدعمية السلعية في الموازنة العامة المصرية خلال الفترة (2006/2005-2020/2019) وذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالدعم السلعي في الموازنة العامة المصرية.

المحور الثاني: تحليل مقارن للمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالدعم السلعي في الموازنة العامة المصرية.

المحور الثالث: محددات تمويل الدعم السلعي في الموازنة العامة المصرية.

المحور الرابع: رؤية نقدية لكفاءة توزيع الدعم في الموازنة العامة المصرية.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في دراسة الخريطة الدعمية السلعية في الموازنة العامة المصرية كدعم المواد التموينية والبترولية ودعم المزارعين والكهرباء لمعرفة الوضع الحقيقي لتوزيع تلك المخصصات الدعمية ومدي تحقيق العدالة في توزيع الدخول وحماية محدودي الدخل خاصة بعد الخطوات الإصلاحية التي أتخذتها الحكومة بداية من عام 2016 وما استتبعه من حدوث تشوهات سعرية منذ تحرير سعر الصرف وانخفاض في الدخول الحقيقية للأفراد في ظل الموجات التضخمية، كما تكمن أهمية البحث في معرفة محددات تمويل تلك المخصصات الدعمية بالموازنة العامة للدولة لتحديد كفاءة توزيع هذا الدعم السلعي لصالح الفئات المستهدفة.

الطريقة البحثية

تحقيقا لأهداف البحث، اعتمد علي استخدام الطريقتين الاستقرائية والاحصائية في وصف وتحليل بيانات الدراسة وفي تقدير العلاقة الاتجاهية واختيار أفضل النماذج الممثلة للمتغيرات الاقتصادية التي تمت دراستها بناءا علي الأسس الاقتصادية والاحصائية، وقد تم تقسيم فترة الدراسة (2006/2005-2020/2019) إلي ثلاث فترات وفقا للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد وذلك كما يلي:

- الفترة الأولي (2006/2005-2011/2010) وهي فترة ما قبل ثورة 2011 حيث لم تظهر آثار الثورة بعد مما يعني أنها فترة استقرار وفقا لسياسة توزيع الدعم التي كانت سائدة خلالها.
- الفترة الثانية (2012/2011-2016/2015) وهي الفترة بعد ثورة 2011 حيث ظهرت تداعيات تلك الثورة وآثارها علي كافة جوانب الاقتصاد القومي والحياة السياسية والاجتماعية بالبلاد مما أدي إلي تغير في الخريطة الدعمية السلعية في الموازنة العامة المصرية.
- الفترة الثالثة (2017/2016-2020/2019) وهي فترة ما بعد تحرير سعر الصرف لمعرفة تداعياته وآثاره الاقتصادية علي تغير وتحول الخريطة الدعمية السلعية في الموازنة العامة المصرية خلال تلك الفترة.

مصادر البيانات:

اعتمد البحث علي المراجع والبيانات الإحصائية بالحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، وصندوق النقد العربي بجانب اعتماد البحث في إطاره النظري والتحليلي علي العديد من المراجع العلمية متمثلة في الكتب والدوريات العلمية العربية والأجنبية، بجانب العديد من البحوث والرسائل العلمية المرتبطة بموضوع البحث.

الإطار النظري للبحث:

ماهية الدعم:

تعرفه (FAO) البرامج النقدية أو العينية التي تسعي للحد من الفقر من خلال إعادة توزيع الثروة وضمان الحد الأدني من الرفاهية من خلال توفير الحد الأدني من التغذية أو مساعدة الأسر علي إدارة المخاطر، بينما يعرف من خلال وجهة نظر النظام الأوروبي للحسابات بأنه عبارة عن المدفوعات الجارية التي تقدمها الحكومة بدون مقابل إلي المنتجين بغرض التأثير علي مستوي الإنتاج أو الأسعار أو عوائد الإنتاج الخاصة بالمشروعات المنتجة للسلع والخدمات المدعومة، ويعرف طبقا للموسوعة البريطانية Britannica Encyclopedia بأنه النفقة الحكومية المباشرة أو غير المباشرة أو الحق الاقتصادي الممنوح أو الامتياز الموجه إلي المشروعات الخاصة أو الأفراد أو الوحدات الحكومية بغرض تحقيق أهداف معينة.

أقسام الدعم في الموازنة العامة المصرية:

يمكن التعرف علي أقسام الدعم طبقا للموازنة العامة المصرية من خلال ما يسمي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية والتي تنقسم بدورها لأربعة أقسام كما يلي (وزارة المالية ، مشروع الموازنة العامة للدولة ، سنوات مختلفة):

القسم الأول: الدعم السلعي: والذي ينقسم بدوره لخمسة أنواع وهي (دعم السلع التموينية، ودعم المزارعين، ودعم المواد البترولية، ودعم الكهرباء، وصور أخري تتمثل في دعم الأدوية وألبان الأطفال ودعم شركات المياه)، وسيتم ذكرها بالتفصيل فيما بعد.

القسم الثاني: الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية: والذي ينقسم بدوره لستة أنواع وهي (دعم نقل الركاب، ومعاش الضمان، ومعاش الطفل، ومساهمات صناديق المعاشات، والمنح والمساعدات، ومزايا اجتماعية أخري).

القسم الثالث: الدعم والمنح لمجالات التنمية: والذي ينقسم بدوره لأربعة أنواع وهي (دعم تنمية الصعيد، ودعم فائدة القروض الميسرة، ودعم اسكان محدودي الدخل، وصور أخري كصندوق مركبات النقل السريع والتدريب).

القسم الرابع: الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية: والذي ينقسم بدوره لثلاثة أنواع وهي (دعم المناطق الصناعية، وتنشيط الصادرات، وصور أخري كدعم الإنتاج الحربي، ومبادرة حوض النيل، وجهز شئون البيئة، وتوصيل الغاز الطبيعي للمنازل..الخ).

أقسام الدعم السلعي: ويمكن استعراض أقسام الدعم السلعي بالتفصيل كما يلي:

1- دعم السلع التموينية وتتمثل في البطاقات التموينية لسلع بأسعار تقل عن سعر السوق، أو كوبونات الغذاء بقيمة نقدية محددة لسلع بالأسعار السائدة، أو برامج التغذية المكملة وتأخذ شكل وجبات لأطفال المدارس أو الرضع أو الحوامل، وأيضا برامج دعم أسعار الغذاء لفئات المجتمع بكميات كبيرة وبأسعار أقل من السائدة في الأسواق.

2- دعم المزارعين: في صورة أسمدة ومستلزمات الإنتاج وتحمل أعباء مقاومة الآفات الزراعية أو تقديم القروض الزراعية.

3-دعم المواد البترولية: أي بيع تلك المواد بأسعار تقل عن تكلفة توافرها في السوق المحلي سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو استيراد بعضها من الخارج.

4-دعم الكهرباء: من خلال تحسين مستوي الخدمات وتجديد الشبكات الحالية وإنشاء السبكات الجديدة لتحقيق فائض يمكن استثماره للأجيال القادمة وللمشروعات الاستثمارية المختلفة.

5- صور الدعم الأخري: وتتمثل في دعم الأدوية وألبان الأطفال وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الاقتصادية ويتم صرفها عن طريق وزارة الصحة، وكذلك الدعم الموجه لشركات المياه من خلال دعم الفرق بين التكلفة الاقتصادية للمياه وسعر البيع طبقا للتعريفة المقررة لحين تحقيق تلك الشركات التوازن المالي المنشود إعمالا للمادة الثانية من القرار الجمهوري رقم 249 لسنة 2006.

طرق توزيع الدعم السلعي:

1- الدعم المباشر: ويقصد به استخدام الأموال مباشرة من الخزانة العامة لبعض جهات لتمويل كحصول المواطن على السلع بأقل الأسعار، كدعم السلع التموينية والقروض الميسرة للإسكان الشعبي، ودعم المزارعين، وألبان الأطفال والأدوية ونقل الركاب والتصدير...إلخ.

2- الدعم الضمني: ويقصد به الفرق بين تكلفة إنتاج السلعة وسعر بيعها بالأسواق المحلية، أو الفرق بين أسعار بيع بعض السلع المنتجة محليا وأسعارها العالمية أو خسائر الشركات لبيع منتجاتها بأسعار أقل من

تكلفتها، كدعم المنتجات البترولية مثل البوتاجاز والسولار والبنزين..إلخ، ودعم الشرائح الأولى من الكهرباء والمياه، ومساهمة الدولة في صناديق التأمينات الاجتماعية.

مظاهر نظام الدعم في مصر: (مها أبو زيد، 2019)، ويمكن استعراض تلك المظاهر من خلال الجدول التالي:

جدول 1. مظاهر نظام الدعم في مصر

م	العام	مظاهر الدعم
1	1941	عرفت مصر لأول مرة نظام الدعم في عهد الملك فاروق تم رصد مبلغ 2000 جنيها للتصدي لمشكلة الحفاء التي كان يعاني منها معظم الشعب المصري .
2	بعد 1942	قدرت مخصصات الدعم نحو 2 مليون جنيه لشراء السلع الأساسية (زيت، سكر، شاي، كيروسين) وبيعها بأسعار أقل بنظام الحصص عن طريق البطاقات التموينية.
3	الخمسينات وبعد 1952	قدرت مخصصات الدعم 15 مليون جنيه، وتبنت الحكومة برنامج "رفاة" وتحملت مسئولية تقديم الخدمات العامة كالتعليم والصحة والإسكان لفئات المجتمع المختلفة.
4	الستينات	طرح الحكومة لنظام البطاقات التموينية نتيجة النقص الشديد في السلع الأساسية نتيجة حرب 1967.
5	السبعينات	قدرت مخصصات الدعم 20 مليون جنيه، وتبنت الحكومة دعم 18 سلعة غذائية بالرغم من تبني الدولة سياسة الانفتاح.
6	الثمانينات	قدرت مخصصات الدعم 1.6 مليار جنيه، حيث تزايدت عدد السلع المدعومة ولكن مع نشوء عجز الموازنة العامة وتراكم الديون والمطالبة بجدولتها مع صندوق النقد الدولي، انخفضت عدد السلع المدعومة وانخفض الدعم علي الخبز من من خلال رفع سعره وتقليل وزنه ورفع الدعم عن بعض أنواعه وتخفيض عدد المستفيدين بنظام البطاقات التموينية لنحو 70% من عدد المواطنين، وقامت بتصنيف البطاقات التموينية للون الأخضر لأصحاب الدعم الكلي (كالعاملين بالحكومة وأصحاب المعاشات والحرفيون)، وبطاقات باللون الأحمر لأصحاب الدعم الجزئي (لأصحاب المهن الحرة والورش).
7	2000-2013	شهدت تلك الفترة العديد من الأزمات الاقتصادية كأزمة الرهن العقاري عام2004، وتحرير سعر الصرف عام 2005 مع انخفاض قيمة الجنية وزيادة معدل التضخم وغلاء المعيشة وارتفاع الأسعار العالمية للبترول عام 2009، ودفعت تلك الأزمات الحكومة بإضافة مواليد الفترة 1985-2005 ليصبح عجد المستفيدين من الدعم 79% من السكان وقامت بتحويل بطاقات الدعم الجزئي لدعم كلي ، وتزايد الدعم من 1794 مليون جنيه عام 2001/2000 لنحو 70390 مليون جنيه عام 2013/2012، ليستحوذ دعم السلع التموينية والبترولية لنحو 70% من إجمالي قيمة الدعم في موازنة الدولة.
8	2014/2013وتم التخفيض التدريجي لدعم المواد البترولية والزيادة التدريجية لأسعار الكهرباء والمياه، وقد نتج عن تلك السياسة مايلي:	تم تنقية البطاقات التموينية لتحديد المستحقين للدعم الكلي أو الجزئي أو غير مستحقي الدعم بالعتماد علي مؤشرات الدخل واستهلاك الكهرباء وحجم الضرائب،
	حتي عام 2018	- استفادة الطبقات الغنية أكثر من الفقيرة من الدعم المقدم حيث أشارت الاحصائيات أن نحو 40% من السكان يستفيدون بنحو 15 - 25% من دعم الطاقة. - لايصل دعم الاسكان إلي مستحقيه نظرا لاستخدام الأراضي بغرض الاتجار وليس الاسكان. - يصل نحو 35% من دعمن الخبز للطبقات الفقيرة، وأكثر من 48% لأغني 60% من أفراد المجتمع والباقي على مستوي المؤسسات التسويقية. - عام 2018 تمت مراجعات لأصحاب البطاقات التموينية أسفرت عن عدم أحقية نحو 14 مليون مستفيد للدعم المقدم نتيجة امتلاك سيارة فارهة أو ارتفاع
9	2018 وما بعدها	معدلات استهلاك الكهرباء أو حائزين لعشرة أفدنة أو أكثر أو يقومون بدفع مصاريف دراسية أكثر من 30 ألف جنيه، وأسفر هذا النظام علي: - استحواذ المناطق الحضرية علي نحو 70% من دعم السلع الغذائية. - يتم توزيع نحو 60% من الخبز المدعم في الوجه البحري، والباقي بالوجه القبلي.

المصدر: جمعت بواسطة الباحث

النتائج والمناقشات

المحور الأول: المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالدعم السلعي في الموازنة العامة المصرية.

يمكن دراسة هذا المحور من خلال دراسة التطور التاريخي للمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بأوجه الدعم السلعي في مصر خلال الفترة (2006/2005-2020/2019) وذلك كالتالي:

1- الناتج المحلي الإجمالي: وبدراسة هذا المتغير خلال تلك الفترة المذكورة، تبين من خلال الجدول رقم (2) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 581144.10 مليون جنيه عام 2006/2005، وحد أقصي قدر بنحو 6214000 مليون جنيه عام 2020/2019، بنسبة زيادة قدرت بنحو 969.27% مقارنة بعام 2006/2005، وبدراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 381875.66 مليون جنيه، تمثل نحو 16% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 2386722.88 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 99%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 1% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 72.16% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

2- المصروفات: وتتمثل في المصروفات المرتبطة بأداء النشاط المباشر لوحدات وأجهزة الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة من أجور ومستلزمات وفائدة ودعم ومصروفات عامة أخري بالإضافة لشراء الأصول غير المالية "الاستثمارات" وبدراسة هذا المتغير خلال تلك الفترة المذكورة، تبين من خلال الجدول رقم (2) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 207810 مليون جنيه عام 2006/2005، وحد أقصي قدر بنحو 1574559 مليون جنيه عام 2020/2019، بنسبة زيادة قدرت بنحو 657.69% مقارنة بعام 2006/2005، وبدراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 103530.47 مليون جنيه، تمثل نحو 15% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 690203.15 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 99%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 1% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 63.21% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد بلغت نسبة تلك المصروفات للناتج المحلي الإجمالي كحد أدني قدر بنحو 25.34% عام 2020/2019 وحد أعلي قدر بنحو 35.76% عام 2006/2005 وذلك بمعدل تناقص قدر بنحو 29.14% ومتوسط قدر بنحو 30.39% خلال فترة الدراسة مما يعني أن معدل زيادة الناتج المحلي الإجمالي كان أكبر من معدل الزيادة في المصروفات.

3- إجمالي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية: وبدراسة هذا المتغير خلال تلك الفترة المذكورة، تبين من خلال الجدول رقم (2) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 58442.29 مليون جنيه عام 2007/2006، وحد أقصي قدر بنحو 329379.20 مليون جنيه عام 2018/2017، بنسبة زيادة قدرت بنحو 463.60% مقارنة بعام 2007/2006، وبدراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 22156.48 مليون جنيه، تمثل نحو 12% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 184637.31 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 92%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 8% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 49.26% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد بلغت نسبة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية إلي المصروفات كحد أدني قدر بنحو من 20.81% عام 2020/2019 وحد أعلي قدر بنحو 36.14% عام 2009/2008 وذلك بمعدل تناقص قدر بنحو 42.41% ومتوسط قدر بنحو 28.45% خلال فترة الدراسة مما يعني تناقص إجمالي المنح والدعم والمزايا الاجتماعية مقارنة بإجمالي المصروفات، وقد بلغت نسبة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية إلي الناتج المحلي الإجمالي كحد أدني قدر بنحو من 5.27% عام 2020/2019 وحد أعلي قدر بنحو 12.78% عام 2009/2008 وذلك بمعدل تناقص قدر بنحو 58.73% ومتوسط قدر بنحو 8.65% خلال فترة الدراسة مما يعني تناقص إجمالي المنح والدعم والمزايا الاجتماعية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.

4- إجمالي الدعم السلعي: وبدراسة هذا المتغير خلال تلك الفترة المذكورة، تبين من خلال الجدول رقم (2) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 53958.78 مليون جنيه عام 2007/2006، وحد أقصي قدر بنحو

243586.50 مليون جنيه عام 2018/2017، بنسبة زيادة قدرت بنحو 351.43% مقارنة بعام 2007/2006، وبدراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 12494.95 مليون جنيه، تمثل نحو 9% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 138832.79 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 80%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 20% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 41.01% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد بلغت نسبة إجمالي الدعم السلعي للمصروفات كحد أدني قدر بنحو 10.12% عام 2020/2019 وحد أعلي قدر بنحو 29.83% عام 2008/2007 وذلك بمعدل تناقص قدر بنحو 66.08% ومتوسط قدر بنحو 23.10% خلال فترة الدراسة مما يعني أن تناقص إجمالي الدعم بالنسبة للمصروفات ليصل أدناه نحو 10.12% عام 2020/2019، وقد بلغت نسبة إجمالي الدعم السلعي لإجمالي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية كحد أدني قدر بنحو 48.62% عام 2020/2019 وحد أعلي قدر بنحو 29.33% عام 2007/2006 وذلك بمعدل تناقص قدر بنحو 47.34% ومتوسط قدر بنحو 78.20% خلال فترة الدراسة مما يعني تناقص نسبة إجمالي الدعم السلعي بالنسبة لإجمالي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ليصل أدناه نحو 48.62% عام 2020/2019.

جدول 2. يوضح أهم المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالدعم السلعي في مصر خلال الفترة (2006/2005-2020/2019).القيمة: بالمليون جنيه

البيان السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (1)	المصروفات (2)	المصروفات/الناتج (3)=(2)/(1)	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (4)	إجمالي الدعم/ المصروفات (5)= (2)/(4)	إجمالي الدعم/الناتج (6) = (1)/(4)	الايرادات	الايرادات الضريبية	الايرادات غير الضريبية	المنح	إيرادات أخري
2006/2005	581144.1	207810	35.76	68897	33.15	11.86	151265.90	97778.37	53487.53	2379.20	51108.33
2007/2006	710387.7	222029.22	31.25	58442.29	26.32	8.23	180214.61	114325.76	65888.86	3886.10	62002.76
2008/2007	855301.8	282290.13	33.00	92371.13	32.72	10.80	221403.70	137195.00	84208.70	1462.60	82746.10
2009/2008	994055.1	351499.84	35.36	127033.45	36.14	12.78	282504.80	163222.10	119282.70	7983.60	111299.10
2010/2009	1150589.6	365986.55	31.81	102974.31	28.14	8.95	268114.40	170493.50	97620.90	4332.80	93288.10
2011/2010	1309905.7	401866.11	30.68	123124.65	30.64	9.40	265286.40	192072.30	73214.10	2286.70	70927.40
2012/2011	1713145.9	470992.07	27.49	150193.19	31.89	8.77	303622.00	207409.70	96212.30	10103.90	86108.40
2013/2012	1924808	588187.52	30.56	197093.33	33.51	10.24	350322.10	251118.80	99203.30	5207.60	93995.70
2014/2013	2205594.2	701514.16	31.81	228579.06	32.58	10.36	456787.50	260288.70	196498.80	95856.40	100642.40
2015/2014	2473099.9	722250.21	29.20	198569.4	27.49	8.03	465241.10	305957.20	159283.90	25437.00	133846.90
2016/2015	2674409.547	817843.69	30.58	201023.96	24.58	7.52	491488.00	352314.90	139173.10	3542.70	135630.40
2017/2016	3409503.7	1031940.9	30.27	276718.67	26.82	8.12	659184.00	462007.20	197176.80	17682.90	179493.90
2018/2017	4333897.9	1244407.79	28.71	329379.2	26.47	7.60	821134.40	629301.90	191832.50	3193.80	188638.70
2019/2018*	5251000	1369870	26.09	287461	20.98	5.47	989187.16	770279.59	218907.58	1140.60	217766.98
2020/2019**	6214000	1574559	25.34	327699	20.81	5.27	113440.00	856600.00	277800.00	3805.00	274003.00
المتوسط	2386722.88	690203.15	30.39	184637.31	28.45	8.65	401279.74	331357.67	137986.07	12553.39	125433.21
الانحراف	1722173.82	436309.61	2.95	90950.74	4.61	2.10	252528.58	241308.51	66025.80	23998.12	63478.84
معامل الاختلاف	72.16	63.21	9.70	49.26	16.21	24.32	62.93	72.82	47.85	191.17	50.61
الحد الأدني	581144.10	207810.00	25.34	58442.29	20.81	5.27	113440.00	97778.37	53487.53	1140.60	51108.33
الحد الأعلي	6214000.00	1574559.00	35.76	329379.20	36.14	12.78	989187.16	856600.00	277800.00	95856.40	274003.00
معدل التغير	969.27	657.69	(29.14)	463.60	(42.41)	(58.73)	771.99	776.06	419.37	8304.03	436.12

*مبدني موازنة **متوقع مشروع موازنة

تابع جدول 2. القيمة: بالمليون جنيه

البيان السنوات	صور الدعم السلعي: دعم المواد التموينية	% من إجمالي الدعم	دعم المزارعين	% من إجمالي الدعم	دعم المواد البترولية	% من إجمالي الدعم	دعم الكهرباء	% من إجمالي الدعم	أخري	% من إجمالي الدعم	إجمالي الدعم	% الدعم/ المصروفات	% الدعم/ للناتج
2006/2005	9407.00	17.34	68.00	0.13	41778.00	77.02	0.00	-	2991.60	5.52	54244.60	26.10	78.73
2007/2006	9405.86	17.43	246.08	0.46	40129.55	74.37	0.00	-	4177.29	7.74	53958.78	24.30	92.33
2008/2007	16444.49	19.53	876.04	1.04	60248.80	71.55	0.00	-	6635.97	7.88	84205.30	29.83	91.16
2009/2008	21071.85	22.46	144.50	0.15	62702.50	66.83	0.00	-	9911.45	10.56	93830.30	26.69	73.86
2010/2009	16819.40	17.98	362.04	0.39	66524.00	71.10	0.00	-	9864.46	10.54	93569.90	25.57	90.87
2011/2010	32746.41	29.45	292.74	0.26	67680.00	60.86	1083.15	0.97	9408.80	8.46	111211.10	27.67	90.32
2012/2011	30281.96	22.44	378.42	0.28	95535.00	70.79	0.00	-	8767.72	6.50	134963.10	28.66	89.86
2013/2012	32551.00	19.06	869.00	0.51	120000.00	70.26	8550.00	5.01	8830.20	5.17	170800.20	29.04	86.66
2014/2013	35493.00	18.91	626.00	0.33	126180.00	67.24	13280.00	7.08	12079.70	6.44	187658.70	26.75	82.10
2015/2014	39395.00	26.23	3353.00	2.23	73915.00	49.21	27242.00	18.14	6292.90	4.19	150197.90	20.80	75.64
2016/2015	42738.00	30.81	3726.00	2.69	51045.00	36.80	31073.00	22.40	10142.40	7.31	138724.40	16.96	69.01
2017/2016	47535.00	23.47	5180.00	2.56	115000.00	56.77	27379.00	13.52	7465.10	3.69	202559.10	19.63	73.20
2018/2017	80500.00	33.05	733.10	0.30	120803.30	49.59	28585.00	11.74	12965.10	5.32	243586.50	19.57	73.95
2019/2018*	87000.00	42.72	575.00	0.28	84732.00	41.61	16000.00	7.86	15350.00	7.54	203657.00	14.87	70.85
2020/2019**	89000.00	55.86	565.00	0.35	52963.00	33.24	4000.00	2.51	12797.00	8.03	159325.00	10.12	48.62
المتوسط	39359.26	24.85	1199.66	0.49	78615.74	57.95	10479.48	7.06	9178.65	6.71	138832.79	23.10	78.20
الانحراف	26530.30	10.82	1556.51	0.91	29925.12	14.40	12391.57	7.17	3351.26	2.03	56937.54	5.85	11.85
معامل الاختلاف	67.41	43.53	129.75	186.06	38.07	24.84	118.25	101.44	36.51	30.35	41.01	25.31	15.16
الحد الأدنى	9405.86	17.34	68.00	0.13	40129.55	33.24	0.00	0.97	2991.60	3.69	53958.78	10.12	48.62
الحد الأعلي	89000.00	55.86	5180.00	2.69	126180.00	77.02	31073.00	22.40	15350.00	10.56	243586.50	29.83	92.33
معدل التغير	846.22	222.12	7517.65	2042.58	214.43	(56.84)	-	2199.80	413.10	186.62	351.43	(66.08)	(47.34)

*مبدني موازنة **متوقع مشروع موازنة

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

(1) وزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.

(2) وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة، السنة المالية 2020/2019.

جدول 3. معادلات الاتجاه الزمني للمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالدعم السلعي في مصر خلال الفترة (2005/2006-2019/2020). القيمة بالمليون جنيه

م	المتغير التابع	المعادلــة	r^2	F	المتوسط	مقدار التغير السنوي	معدل التغير السنوي(%)
1	الناتج المحلي الإجمالي	لو ص^هـ = 13.14 + 0.16 سهـ (441.76)** (49.88)**	0.99	**2488.39	2386722.88	381875.66	16
2	المصروفات	لو ص^هـ = 12.19 + 0.15 سهـ (415.50)** (45.55)**	0.99	**2074.57	690203.15	103530.47	15
3	إجمالي الدعم السلعي	لو ص^هـ = 11.01 + 0.09 سهـ (93.70)** (7.19)**	0.80	**51.72	138832.79	12494.95	9
4	إجمالي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	لو ص^هـ = 11.01 + 0.12 سهـ (128.57)** (12.60)**	0.92	**158.76	184637.31	22156.48	12
5	دعم السلع التموينية	لو ص^هـ = 9.11 + 0.16 سهـ (91.95)** (14.29)**	0.94	**204.14	39359.26	6297.48	16
6	دعم الموارعين	لو ص^هـ = 5.12 + 0.16 سهـ (9.67)** (2.80)**	0.38	**7.86	1199.66	1919.50	16
7	دعم المواد البترولية	لو ص^هـ = 10.87 + 0.04 سهـ (57.27)** (2)**	0.24	N.S4.01	78615.74	3144.63	4
8	دعم الكهرباء	لو ص^هـ = 7.65 + 0.16 سهـ (5.15)** (1.21)N.S	0.17	N.S1.47	10479.48	1676.72	16
9	صور الدعم ألأخري	لو ص^هـ = 8.48 + 0.07 سهـ (49.90)** (3.78)N.S	0.52	**14.30	9178.65	642.51	7
10	الايرادات الإجمالية	لو ص^هـ = 11.86 + 0.13 سهـ (188.40)** (19.49)*	0.96	**479.83	469343.74	61014.69	13
11	الايرادات الضريبية	لو ص^هـ = 11.30 + 0.15 سهـ (177.47)** (21.30)**	0.97	**453.66	331357.67	49703.65	15
12	الايرادات غير الضريبية	لو ص^هـ = 10.92 + 0.10 سهـ (99.08)** (8.31)**	0.84	**69.02	137986.07	13798.61	10
12	المنح	لو ص^هـ = 8.34 + 0.03 سهـ (12.84)** (0.47)**	0.02	N.S0.23	12553.39	376.60	3
13	إيرادات أخري	لو ص^هـ = 10.83 + 0.10 سهـ (108.30)** (9.05)**	0.86	**81.86	125433.21	12543.32	10

حيث ص^هـ = القيمة التقديرية للمتغير التابع موضع الدراسة في السنة هـ سهـ =متغير الزمن حيث هـ السنوات= 1، 2، ...، 15 ،
R^2= معامل التحديد ، F= قيمة F المحسوبة ، NS:غير معنوي.
(**) معنوية عند مستوي معنوية 0.01 ، (*) معنوية عند مستوي معنوية 0.05. القيم بين الأقواس أسفل معاملات الإنحدار تمثل قيمة (ت) المحسوبة.
المصدر: حسبت بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (2).

5- دعم السلع التموينية: وبدراسة هذا المتغير خلال تلك الفترة المذكورة، تبين من خلال الجدول رقم (2) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 9405.86 مليون جنيه عام 2006/2005، وحد أقصي قدر بنحو 89000 مليون جنيه عام 2020/2019، بنسبة زيادة قدرت بنحو 846.22% مقارنة بعام 2006/2005، وبدراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 6297.48 مليون جنيه، تمثل نحو 16% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 39359.26 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 94%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 6% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 67.41% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد بلغت نسبة دعم السلع التموينية إلي للدعم كحد أدني قدر بنحو من 17.34% عام 2006/2005 وحد أعلي قدر بنحو 55.86% عام 2020/2019 وذلك بمعدل تزايد قدر بنحو 222.12% ومتوسط قدر بنحو 24.85% خلال فترة الدراسة مما يعني تناقص دعم السلع التموينية مقارنة بإجمالي الدعم السلعي خلال فترة الدراسة.

6- دعم المزارعين: وبدراسة هذا المتغير خلال تلك الفترة المذكورة، تبين من خلال الجدول رقم (2) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 68 مليون جنيه عام 2006/2005، وحد أقصي قدر بنحو 5180 مليون جنيه عام 2017/2016، بنسبة زيادة قدرت بنحو 7517.65% مقارنة بعام 2006/2005، وبدراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 191.95 مليون جنيه، تمثل نحو 16% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 1199.66 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.05، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 38%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 62% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 129.75% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد بلغت نسبة دعم المزارعين إلي إجمالي الدعم السلعي كحد أدني قدر بنحو من 0.13% عام 2006/2005 وحد أعلي قدر بنحو 2.69% عام 2016/2015 وذلك بمعدل تزايد قدر بنحو 2042.58% ومتوسط قدر بنحو 0.49% خلال فترة الدراسة وقد لوحظ انخفاض قيمة الدعم المقدم للمزارعين خلال الثلاثة أعوام المالية الأخيرة من فترة الدراسة حيث قدر بنحو 733.10 مليون جنيه، 575 مليون جنيه، 565 مليون جنيه للأعوام 2018/2017، 2019/2018، 2020/2019 علي الترتيب من نحو 5180 مليون جنيه عام 2017/2016، مثلت نسبة 0.30%، 0.28%، 0.35% علي الترتيب من إجمالي الدعم السلعي للأعوام الثلاثة المذكورة علي الترتيب.

7- دعم المواد البترولية: وبدراسة هذا المتغير خلال تلك الفترة المذكورة، تبين من خلال الجدول رقم (2) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 40129.55 مليون جنيه عام 2007/2006، وحد أقصي قدر بنحو 126180 مليون جنيه عام 2014/2013، بنسبة زيادة قدرت بنحو 214.43% مقارنة بعام 2007/2006، وبدراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 3144.63 مليون جنيه، تمثل نحو 4% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 78615.74 مليون جنيه، ولم تثبت معنوية هذا المعدل مما يدل علي الثبات النسبي لهذا المتغير حول المتوسط الحسابي السابق الإشارة إليه، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 38.07% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد بلغت نسبة دعم المواد البترولية إلي الدعم الكلي كحد أدني قدر بنحو من 33.24% عام 2020/2019 وحد أعلي قدر بنحو 77.02% عام 2006/2005 وذلك بمعدل تناقص قدر بنحو 56.84% ومتوسط قدر بنحو 57.95% خلال فترة الدراسة وقد لوحظ انخفاض نسبة قيمة دعم المواد البترولية إلي إجمالي الدعم السلعي منذ عام 2014/2013 حيث قدرت بنحو 67.24% إلي عام 2020/2019 حيث قدرت بنحو 33.24%.

8- دعم الكهرباء: وبدراسة هذا المتغير خلال تلك الفترة المذكورة، تبين من خلال الجدول رقم (2) أن هذا المتغير بلغ أقصاه نحو 31073 مليون جنيه عام

2016/2015، وبدراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 1676.72 مليون جنيه، تمثل نحو 16% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 10479.48 مليون جنيه، ولم تثبت معنوية هذا المعدل مما يدل علي الثبات النسبي لهذا المتغير حول المتوسط الحسابي السابق الإشارة إليه، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 118.25% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد بلغت نسبة دعم الكهرباء إلي الدعم الكلي كحد أدني قدر بنحو من 0.97% عام 2011/2010 وحد أعلي قدر بنحو 22.40% عام 2016/2015 ولكنه استمر الانخفاض في نسبة دعم الكهرباء إلي إجمالي الدعم السلعي حيث قدرت نحو 13.52%، 11.74%، 7.86%، 2.51% للأعوام الأربعة الأخيرة من فترة الدراسة علي الترتيب.

9- صور الدعم الأخري: وبدراسة هذا المتغير خلال تلك الفترة المذكورة، تبين من خلال الجدول رقم (2) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 2991.60 مليون جنيه عام 2006/2005، وحد أقصي قدر بنحو 15350 مليون جنيه عام 2019/2018، بنسبة زيادة قدرت بنحو 413.10% مقارنة بعام 2006/2005، وبدراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 642.51 مليون جنيه، تمثل نحو 7% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 9178.65 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 52%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 48% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 36.51% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد بلغت نسبة صور الدعم الأخري إلي إجمالي الدعم السلعي كحد أدني قدر بنحو من 3.69% عام 2017/2016 وحد أعلي قدر بنحو 10.56% عام 2009/2008 وذلك بمعدل تناقص قدر بنحو 65.11% ومتوسط قدر بنحو 6.71%. خلال فترة الدراسة وقد لوحظ زيادة قيمة صور الدعم الأخري خلال الثلاثة أعوام المالية الأخيرة من فترة الدراسة حيث قدر بنحو 12965.10 مليون جنيه، 15350 مليون جنيه، 12797 مليون جنيه للأعوام 2018/2017، 2019/2018، 2020/2019 علي الترتيب من نحو 7465.10 مليون جنيه عام 2017/2016، مثلت نسبة 5.32%، 7.54%، 8.03% علي الترتيب من إجمالي الدعم السلعي للأعوام الثلاثة المذكورة علي الترتيب.

10- الايرادات الإجمالية: وهي الايرادات الإجمالية المتوقعة بالموازنة العامة للدولة لسنة مالية مستقبلية والتي تتكون من ايرادات ضريبية وغير ضريبية، وبدراسة هذا المتغير خلال تلك الفترة المذكورة، تبين من خلال الجدول رقم (2) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 151265.90 مليون جنيه عام 2006/2005، وحد أقصي قدر بنحو 1134400 مليون جنيه عام 2020/2019، بنسبة زيادة قدرت بنحو 649.94% مقارنة بعام 2006/2005، وبدراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 61014.69 مليون جنيه، تمثل نحو 13% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 469343.74 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 96%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 4% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 64.37% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد بلغت نسبة الايرادات الإجمالية إلي الناتج المحلي الإجمالي كحد أدني قدر بنحو من 17.72% عام 2012/2011 وحد أعلي قدر بنحو 28.42% عام 2009/2008 وذلك بمعدل تناقص قدر بنحو 37.64% ومتوسط قدر بنحو 20.97%. خلال فترة الدراسة.

11- الايرادات الضريبية: وبدراسة هذا المتغير خلال تلك الفترة المذكورة، تبين من خلال الجدول رقم (2) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 97778.37 مليون جنيه عام 2006/2005، وحد أقصي قدر بنحو 856600 مليون جنيه عام 2020/2019، بنسبة زيادة قدرت بنحو 776.06% مقارنة بعام 2006/2005، وبدراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 49703.65 مليون جنيه، تمثل نحو 15% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 331357.67 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 97%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 3% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 72.82% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

12- الايرادات غير الضريبية: وبدراسة هذا المتغير خلال تلك الفترة المذكورة، تبين من خلال الجدول رقم (2) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 53487.53 مليون جنيه عام 2006/2005، وحد أقصي قدر بنحو 277800 مليون جنيه عام 2020/2019، بنسبة زيادة قدرت بنحو 419.37% مقارنة بعام 2006/2005، وبدراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 13798.61 مليون جنيه، تمثل نحو 10% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 137986.07 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 84%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 16% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 47.85% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

13- المنح: وهي إحدي قسمي الايرادات غير الضريبية، وبدراسة هذا المتغير خلال تلك الفترة المذكورة، تبين من خلال الجدول رقم (2) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 1140.60 مليون جنيه عام 2019/2018، وحد أقصي قدر بنحو 95856.40 مليون جنيه عام 2014/2013، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 98.81% مقارنة بعام 2014/2013، وبدراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 376.60 مليون جنيه، تمثل نحو 3% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 12553.39 مليون جنيه، ولم تثبت معنوية هذا المتغير مما يدل علي الثبات النسبي لهذا المتغير حول المتوسط الحسابي السابق الإشارة إليه، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 191.17% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

14- إيرادات أخري: وهي إحدي قسمي الايرادات غير الضريبية، وبدراسة هذا المتغير خلال تلك الفترة المذكورة، تبين من خلال الجدول رقم (2) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 51108.33 مليون جنيه عام 2006/2005، وحد أقصي قدر بنحو 274003 مليون جنيه عام 2020/2019، بنسبة زيادة قدرت بنحو 436.13% مقارنة بعام 2006/2005، وبدراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 12543.32 مليون جنيه، تمثل نحو 10% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 125433.21 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 86%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 14% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 50.61% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

المحور الثاني: تحليل مقارن للمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالدعم السلعي في الموازنة العامة المصرية.

يمكن دراسة المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالدعم السلعي في مصر كدراسة مقارنة بين ثلاث فترات تمثلت الأولي في الفترة (2006/2005-2011/2010)، وتمثلت الثانية في الفترة (2012/2011-2016/2015)، وأخيرا تمثلت الأخيرة في الفترة (2017/2016-2020/2019) وذلك علي النحو التالي:

1- **الناتج المحلي الإجمالي:** وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الأولي، تبين من خلال الجدول رقم (4) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 581144.10 مليون جنيه عام 2006/2005، وحد أقصي قدر بنحو

1309905.70 مليون جنيه عام 2011/2010 بنسبة زيادة قدرت بنحو 124.40% مقارنة بعام 2006/2005، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 29.24% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثانية، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 1713145.90 مليون جنيه عام 2012/2011، وحد أقصي قدر بنحو 2674409.55 مليون جنيه عام 2016/2015 بنسبة زيادة قدرت بنحو 56.11% مقارنة بعام 2012/2011، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 17.80% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 1264647.51 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 135.46%، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثالثة، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 3409503.70 مليون جنيه عام 2017/2016، وحد أقصي قدر بنحو 6214000 مليون جنيه عام 2020/2019 بنسبة زيادة قدرت بنحو 82.26% مقارنة بعام 2017/2016، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 25.09% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 2603888.89 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 118.45%، بينما اتضح تزايد الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الأولي –فترة الاستقرار- بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 3868536.40 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 414.38%.

2- المصروفات: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الأولي، تبين من خلال الجدول رقم (4) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 207810 مليون جنيه عام 2006/2005، وحد أقصي قدر بنحو 401866.11 مليون جنيه عام 2011/2010 بنسبة زيادة قدرت بنحو 93.38% مقارنة بعام 2006/2005، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 26.25% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثانية، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 470992.07 مليون جنيه عام 2012/2011، وحد أقصي قدر بنحو 817843.69 مليون جنيه عام 2016/2015 بنسبة زيادة قدرت بنحو 73.64% مقارنة بعام 2012/2011، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 20.24% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد المصروفات خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 354910.56 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 116.27%، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثالثة، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 1031940.90 مليون جنيه عام 2017/2016، وحد أقصي قدر بنحو 1574559 مليون جنيه عام 2020/2019 بنسبة زيادة قدرت بنحو 52.58% مقارنة بعام 2017/2016، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 17.42% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد المصروفات أيضا خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 645036.89 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 97.71%، وقد لوحظ انخفاض معدل الزيادة في المصروفات خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية مما يعني أن هناك ترشيدا في تلك المصروفات، بينما اتضح تزايد المصروفات خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة بالأولي –فترة الاستقرار- بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 999947.45 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 327.59%.

3- إجمالي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الأولي، تبين من خلال الجدول رقم (4) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 58442.29 مليون جنيه عام 2007/2006، وحد أقصي قدر بنحو 127033.45 مليون جنيه عام 2009/2008 بنسبة زيادة قدرت بنحو 117.37% مقارنة بعام 2007/2006، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 29.27% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثانية، تبين من خلال نفس الجدول السلبق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 150193.19 مليون جنيه عام 2012/2011، وحد أقصي قدر بنحو 228579.06 مليون جنيه عام 2014/2013 بنسبة زيادة قدرت بنحو 52.19% مقارنة بعام 2012/2011، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 14.47% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد إجمالي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 99617.98 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 104.34%، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثالثة، تبين من خلال نفس الجدول السلبق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 276718.67 مليون جنيه عام 2017/2016، وحد أقصي قدر بنحو 329379.20 مليون جنيه عام 2018/2017 بنسبة زيادة قدرت بنحو 19.03% مقارنة بعام 2017/2016، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 8.90% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 110222.68 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 56.50%، كما اتضح تزايد الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة بالأولي –فترة الاستقرار- بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 209840.66 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 219.79% مما يشير لاتجاه الدولة باستمرار نحو تقديم مزيد من الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية لتحسين مستوي معيشة الأفراد تمشيا مع الظروف الإقتصادية السائدة لكل مرحلة.

جدول 4. يوضح أهم المؤشرات للمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالدعم السلعي في مصر خلال الثلاث فترات المدروسة. القيمة: بالمليون جنيه

أوجه المقارنة	الناتج المحلي الإجمالي	المصروفات	إجمالي الدعم السلعي	إجمالي الدعم والمنح والمزايا	دعم السلع التموينية	دعم المزارعين	دعم المواد البترولية
الفترة الأولي (2006/2005-2011/2010)							
المتوسط الحسابي	933564.00	305246.98	81836.66	95473.81	17649.17	331.57	56510.48
الانحراف	272955.96	80137.45	23188.28	27943.24	8690.99	286.59	12350.92
معامل الاختلاف(%)	29.24	26.25	28.33	29.27	49.24	86.43	21.86
الفترة الثانية (2012/2011-2016/2015)							
المتوسط الحسابي	2198211.51	660157.53	156468.86	195091.79	36091.79	1790.48	88593.94
الانحراف	391286.60	133598.33	22332.05	28233.72	5043.14	1611.42	31465.21
معامل الاختلاف(%)	17.80	20.24	14.27	14.47	13.97	90.00	35.52
الفرق المطلق (مقارنة بالأولي)	1264647.51	354910.56	74632.20	43552.14	18442.62	1458.92	32083.46
الفرق النسبي (%) (مقارنة بالأولي)	135.46	116.27	91.20	28.74	104.50	440.01	56.77
الفترة الثالثة (2017/2016-2020/2019)							
المتوسط الحسابي	4802100.40	4802100.40	202281.90	305314.47	76008.75	1763.28	93374.58
الانحراف	1204645.24	1204645.24	34415.76	27182.38	19326.20	2279.12	31239.84
معامل الاختلاف(%)	25.09	25.09	17.01	8.90	25.43	129.25	33.46
الفرق المطلق (مقارنة بالثانية)	2603888.89	645036.89	45813.04	110222.68	39916.96	(27.21)	4780.64
الفرق النسبي (%) (مقارنة بالثنية)	118.45	97.71	29.28	56.50	110.60	(1.52)	5.40
الفرق المطلق (مقارنة بالأولي)	3868536.40	999947.45	120445.24	209840.66	58359.58	1431.71	36864.10
الفرق النسبي (%) (مقارنة بالأولي)	414.38	327.59	147.18	219.79	330.66	431.80	65.23

تابع جدول 4.

أوجه المقارنة	دعم الكهرباء	صور أخري للدعم	الايرادات الإجمالية	الايرادات الضريبية	الايرادات غير الضريبية	المنح	إيرادات أخري
الفترة الأولي (2006/2005-2011/2010)							
المتوسط الحسابي	180.53	7164.93	228131.64	145847.84	82283.80	3721.83	78561.96
الانحراف	442.19	3049.21	53263.84	35847.35	23614.10	2346.46	21873.65
معامل الاختلاف(%)	244.95	42.56	23.35	24.58	28.70	63.05	27.84
الفترة الثانية (2012/2011-2016/2015)							
المتوسط الحسابي	16029.00	9222.58	413492.14	275417.86	138074.28	28029.52	110044.76
الانحراف	12966.06	2118.55	81697.15	55430.70	42213.32	38887.59	23130.57
معامل الاختلاف(%)	80.89	22.97	19.76	20.13	30.57	138.74	21.02
الفرق المطلق (مقارنة بالأولي)	15848.48	2057.66	185360.50	129570.02	55790.48	24307.69	31482.80
الفرق النسبي (%) (مقارنة بالأولي)	8779.10	28.72	81.25	88.84	67.80	653.11	40.07
الفترة الثالثة (2017/2016-2020/2019)							
المتوسط الحسابي	18991.00	12144.30	900976.39	679547.17	221429.22	6455.58	214975.64
الانحراف	11490.28	3330.22	205836.53	172654.09	39362.29	7571.14	42601.29
معامل الاختلاف(%)	60.50	27.42	22.85	25.41	17.78	117.28	19.82
الفرق المطلق (مقارنة بالثانية)	2962.00	2921.72	487484.25	404129.31	83354.94	(21573.95)	104930.88
الفرق النسبي (%) (مقارنة بالثانية)	18.48	31.68	117.89	146.73	60.37	(76.97)	95.35
الفرق المطلق (مقارنة بالأولي)	18810.48	4979.37	672844.75	533699.33	139145.42	2733.74	136413.68
الفرق النسبي (%) (مقارنة بالأولي)	10419.87	69.50	294.94	365.93	169.10	73.45	173.64

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (2)

4- إجمالي الدعم السلعي: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الأولي، تبين من خلال الجدول رقم (4) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 53958.78 مليون جنيه عام 2007/2006، وحد أقصي قدر بنحو 111211.10 مليون جنيه عام 2011/2010 بنسبة زيادة قدرت بنحو 105.10% مقارنة بعام 2007/2006، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 28.33% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثانية، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 134963.10 مليون جنيه عام 2012/2011، وحد أقصي قدر بنحو 187658.70 مليون جنيه عام 2014/2013 بنسبة زيادة قدرت بنحو 39.04% مقارنة بعام 2012/2011، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 14.27% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد إجمالي الدعم السلعي خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 74632.20 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 91.20%، ويلاحظ انخفاض المخصصات الدعمية للسلع خلال العامين الآخرين من تلك الفترة إلي نحو 150197.90 مليون جنيه، 138724.40 مليون جنيه علي الترتيب، حيث تم توجيه جزء كبير من المخصصات الدعمية لغير السلع كتحول الدولة لزيادة الدعم في مجالات أخري كانت متروكة أو نتيجة لتوجه الدول لخطتها التنموية القومية الطموحة التي انتهجتها بداية من 2015/2014 كدعم الخدمات الاجتماعية المتمثل في (نقل الركاب، ومعاش الضمان، معاش الطفل، وصناديق المعاشات)، أو لدعم مجالات التنمية المختلفة المتمثل في (تنمية الصعيد، قروض الإسكان، وإسكان محدودي الدخل)، أو دعم الأنشطة الاقتصادية المتمثل في (دعم المناطق الصناعية، وتنشيط الصادرات) وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثالثة، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 159325 مليون جنيه عام 2020/2019، وحد أقصي قدر بنحو 243586.50 مليون جنيه عام 2018/2017 بنسبة انخفاض قدرت بنحو 34.59% مقارنة بعام 2018/2017، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 17.01% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد إجمالي الدعم السلعي خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 45813.04 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 29.28%، بينما اتضح تزايد إجمالي الدعم السلعي خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة بالأولي -فترة الاستقرار- بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 120445.24 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 147.18%، مما يشير لاتجاه الدولة باستمرار نحو تقديم مزيد من الدعم السلعي لتحسين مستوي معيشة الأفراد تمشيا مع الظروف الإقتصادية السائدة لكل مرحلة، ولكن لوحظ أيضا انخفاض معدل الزيادة في المخصصات الدعمية السلعية لتصل لأدناها عام 2020/2019 بنحو 159325 مليون جنيه لتمثل أقل معدل خلال سنوات الدراسة جميعها قدر نحو 10.12% من المصروفات، ونحو 48.62% من المخصصات للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية مما يدل علي تزايد المخصصات الموجهة لدعم المجالات الأخري التي تم ذكرها سابقا ليظهر تحول وتغير السياسة التي تنتهجها الدولة من خلال خريطة الدعم السلعي لتوزيع المخصصات الدعمية وإدارة توزيعها بما يخدم العملية التنموية التي تمر بها البلاد خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترتين الأولي والثانية والتي كانت توجه تلك المخصصات الدعمية للدعم السلعي أكثر مما توجه لأوجه الدعم الأخري.

5- دعم السلع التموينية: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الأولي، تبين من خلال الجدول رقم (4) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 9405.86 مليون جنيه عام 2007/2006، وحد أقصي قدر بنحو 32746.41 مليون جنيه عام 2011/2010 بنسبة زيادة قدرت بنحو 248.15% مقارنة بعام 2007/2006، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 49.24% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثانية، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 30281.96 مليون جنيه عام 2012/2011، وحد أقصي قدر بنحو 42738.70 مليون جنيه عام 2016/2015 بنسبة زيادة قدرت بنحو 41.13% مقارنة بعام 2012/2011، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 13.97% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد دعم السلع التموينية خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 18442.62 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 104.50%، ويلاحظ زيادة المخصصات الدعمية للسلع التموينية من عام لآخر خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي نظرا للثورات والظروف السياسية التي مرت بها البلاد وكذلك الظروف الاقتصادية المتمثلة بصورة واضحة في انخفاض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار منذ عام 2012/2011 حتي نهاية تلك الفترة عام 2016/2015 مما ادي لارتفاع قيمة الواردات مقومة بالعملة المحلية وخاصة السلع الاستراتيجية كالقمح، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثالثة، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 47535 مليون جنيه عام 2017/2016، وحد أقصي قدر بنحو 89000 مليون جنيه عام 2020/2019 بنسبة زيادة قدرت بنحو 87.23% مقارنة بعام 2017/2016، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 25.43% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد دعم السلع التموينية خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 39916.96 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 110.60%، بينما اتضح تزايد دعم السلع التموينية خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة بالأولي -فترة الاستقرار- بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 58359.58 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 330.66%، مما يشير لاتجاه الدولة باستمرار نحو تقديم مزيد من الدعم للسلع التموينية لتحسين مستوي معيشة الأفراد تمشيا مع الظروف الإقتصادية السائدة لكل مرحلة علي اعتبار أن السلع التموينية تمس الاستهلاك المباشر للأفراد. وقد لوحظ زيادة معدل الزيادة في المخصصات الدعمية الموجهة لدعم السلع التموينية لتصل أقصاها نحو 89000 مليون جنيه عام 2020/2019، وهذا ما يؤيد ما حدث في أغسطس عام 2018/2017 من زيادة الدعم النقدي الشهري علي بطاقات التموين من نحو 21 جنيها شهريا لنحو 50 جنيها شهريا بما يسمح بمضاعفة كمية السلع

الممكن شراؤها بنحو 14% (مشروع الموازنة العامة للدولة 2020/2019).

6- دعم المزارعين : وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الأولي، تبين من خلال الجدول رقم (4) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 68 مليون جنيه عام 2006/2005، وحد أقصي قدر بنحو 876.04 مليون جنيه عام 2008/2007 بنسبة زيادة قدرت بنحو 1188.29% مقارنة بعام 2006/2005، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 86.43% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثانية، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 378.42 مليون جنيه عام 2012/2011، وحد أقصي قدر بنحو 3726 مليون جنيه عام 2016/2015 بنسبة زيادة قدرت بنحو 884.62% مقارنة بعام 2012/2011، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 90% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد دعم المزارعين خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 1458.92 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 440.01%، ويلاحظ زيادة المخصصات الدعمية للمزارعين من عام لآخر خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثالثة، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 565 مليون جنيه عام 2020/2019، وحد أقصي قدر بنحو 5180 مليون جنيه عام 2017/2016 بنسبة انخفاض قدرت بنحو 89.09% مقارنة بعام 2017/2016، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 129.25% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح انخفاض دعم المزارعين خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمقدار تغير مطلق قدر بنحو (27.21) مليون جنيه ونسبي قدر بنحو (1.52%)، ، بينما اتضح تزايد دعم المزارعين خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة بالأولي –فترة الاستقرار- بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 1431.71 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 431.80%، مما يشير لاتجاه الدولة باستمرار نحو تقديم مزيد من الدعم للمزارعين تمشيا مع ظروف ومتطلبات كل مرحلة، غير أنه لوحظ انخفاض المخصصات الدعمية الموجهة لدعم المزارعين لتصل أقصاها نحو 5180 مليون جنيه عام 2017/2016، ثم تلاها انخفاض المخصصات لدعم المزارعين خلال الثلاث سنوات الأخيرة للدراسة بنحو 733.10 مليون جنيه، 575 مليون جنيه، 565 مليون جنيه علي الترتيب وذلك نتيجة لزيادة المخصصات الموجهة لدعم السلع التموينية خلال تلك السنوات علي حساب الدعم الموجه للمزارعين.

7- دعم المواد البترولية: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الأولي، تبين من خلال الجدول رقم (4) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 40129.55 مليون جنيه عام 2007/2006، وحد أقصي قدر بنحو 67680 مليون جنيه عام 2011/2010 بنسبة زيادة قدرت بنحو 68.65% مقارنة بعام 2007/2006، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 21.86% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثانية، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 51045 مليون جنيه عام 2016/2015، وحد أقصي قدر بنحو 126180 مليون جنيه عام 2014/2013 بنسبة انخفاض قدرت بنحو 59.55% مقارنة بعام 2014/2013، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 35.52% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد دعم المواد البترولية خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 32083.46 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 56.77%، ويلاحظ تناقص المخصصات الدعمية للمواد البترولية للعامين الآخرين من تلك الفترة وذلك من 126180 مليون جنيه إلي نحو 73915 مليون جنيه، 51045 مليون جنيه للعامين الآخرين علي الترتيب، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثالثة، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 52963 مليون جنيه عام 2020/2019، وحد أقصي قدر بنحو 120803.30 مليون جنيه عام 2018/2017 بنسبة انخفاض قدرت بنحو 56.16% مقارنة بعام 2018/2017، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 33.46% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح انخفاض دعم المواد البترولية خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمقدار تغير مطلق قدر بنحو (4780.64) مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 5.40%، ، بينما اتضح تزايد دعم المواد البترولية خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة بالأولي –فترة الاستقرار- بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 36864.10 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 65.23%، مما يشير لاتجاه الدولة باستمرار نحو تقديم مزيد من الدعم للمواد البترولية تمشيا متطلبات كل مرحلة. غير أنه لوحظ انخفاض المخصصات الدعمية الموجهة لدعم المواد البترولية خلال العامين الآخرين من الفترة الثالثة فبعد أن كانت 120803.30 مليون جنيه عام 2018/2017 قدرت بنحو 84732 مليون جنيه، 52963 مليون جنيه خلال هذين العامين علي الترتيب، لتصل نسبة تمثيلها بالنسبة لإجمالي الدعم نحو 41.61%، 33.24% علي الترتيب، حيث انخفض الدعم الموجه لتلك المواد البترولية نتيجة توجهات صندوق النقد الدولي بعد حصول مصر علي القرض المقدر بنحو 12 مليار دولار علي دفعات بداية عام 2016، كما لوحظ في نوفمبر عام 2017/2016 حدث ارتفاع أسعار المنتجات البترولية من نحو 31% لنحو 47% بهدف زيادة كفاءة الدعم الممنوح للمواطنين وتقليل العبء المالي في الموازنة العامة للدولة، وكذلك تنفيذ زيادة جديدة في أسعار تلك المواد البترولية عام 2018/2017 بنحو 43% لخفض تكلفة الدعم، وفي عام 2019/2018 استمرار برنامج ترشيد الطاقة واستخدام الوفر المحقق لتمويل برنامج الدعم النقدي، وفي عام 2020/2019 استمرار برنامج ترشيد فاتورة الدعم من خلال الانسحاب التدريجي من الدعم العيني غير الموجه خاصة دعم الطاقة والتحول للدعم النقدي وشبه النقدي الذي يستهدف الفئات الأولي بالرعاية والمناطق الأكثر احتياجا (مشروع الموازنة العامة للدولة 2020/2019) مما يعني أيضا زيادة الدعم الموجه لدعم السلع التموينية خلال تلك السنوات علي حساب الدعم الموجه للمواد البترولية خاصة والطاقة علي وجه العموم.

8- دعم الكهرباء: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الأولي، تبين من خلال الجدول رقم (4) أنه لم يتم توجيه الدعم لهذا القطاع بشكل ظاهر إلا منذ عام 2011/2010 بنحو 1083.15 مليون جنيه نظرا لأن الدعم في هذا القطاع يعتبر دعما ضمنيا لا تظهر بشكل صريح في الموازنة العامة لكنها تسهم في زيادة العجز بها، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثانية، تبين من خلال نفس الجدول السابق تزايد الدعم الموجه لهذا القطاع حتي بلغ أقصاه نحو 31073 مليون جنيه عام 2016/2015، وقد ظهر جليا خلال الفترتين الأولي والثانية الدعم المتبادل بين قطاع الكهرباء وقطاع المواد البترولية حيث قدر إنتاج الكهرباء من المصادر النفطية والغاز الطبيعي نحو 21.01%، 70.73% علي الترتيب من إجمالي إنتاج الكهرباء (World bank 2015)، وفيها تستخدم بعض المواد البترولية المدعومة كالغاز الطبيعي والمازوت والديزل في توليد الكهرباء مما يعني أن أي تغيير في دعم المنتجات البترولية سوف يؤثر بالضرورة علي التكلفة المتوسطة لإنتاج الكهرباء وبالتالي علي أسعارها، كما أن هناك دعم متبادل بين مستهلكي الكهرباء لأختلاف سعر الكيلو وات/ساعة حسب طبيعة القطاع المستخدم فيدفع القطاع العائلي والزراعي أسعارا أقل متوسط تكلفة إنتاج الكهرباء مقابل تحمل قطاعات أخري كالصناعة لأسعار أعلي من متوسط التكلفة، كما أن طريقة حساب الاستهلاك الشهري وفقا لنظام الشرائح المتصاعدة والتي يتزايد معها السعر مع زيادة الاستهلاك، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثالثة، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 4000 مليون جنيه عام 2020/2019، وحد أقصي قدر بنحو 28585 مليون جنيه عام 2018/2017 بنسبة انخفاض قدرت بنحو 86.01% مقارنة بعام 2018/2017، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 60.50% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح انخفاض دعم الكهرباء خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 2962 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 18.48%، ، بينما اتضح تزايد دعم الكهرباء خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة بالأولي –فترة الاستقرار- بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 18810.48 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 10419.87%، مما يشير لاتجاه الدولة باستمرار نحو تقديم مزيد من الدعم لقطاع الكهرباء خاصة عند مقارنة الفترة الثالثة بالأولي نظرا لانشاء المحطات الجديدة وتحسين مستوي الخدمة المقدمة باستمرار تمشيا مع الزيادة السكانية وتحسينا لمستوي معيشة الأفراد وتحقيق متطلبات المشروعات التنموية والاستثمارية طبقا لخطة الدولة الاقتصادية. غير أنه لوحظ انخفاض المخصصات الدعمية الموجهة لدعم الكهرباء حيث قدرت عام 2016/2015 بنحو 31073 مليون جنيه تمثل نحو 22.40% من إجمالي الدعم، ثم تناقصت لنحو 27379 مليون جنيه، ونحو 28585 مليون

جنيه، ونحو 16000 مليون جنيه، ونحو 4000 مليون جنيه لتمثل نحو 13.52%، 11.74%، 7.86%، 2.51% من إجمالي الدعم للأربع سنوات خلال الأعوام من 2017/2016 حتي 2020/2019، حيث أنه خلال الفترة الثانية قد تزايد الدعم الموجه لقطاع الكهرباء وذلك لتطويره وانشاء شبكات جديدة لتدعيم الطاقة الكهربائية في مصر، كما لوحظ في أغسطس عام 2017/2016 حدث زيادة تعريفة الكهرباء بنحو 27% لتحسين قطاع إنتاج الطاقة وخفض تكلفة الدعم وتقليل العبء المالي في الموازنة العامة للدولة (مشروع الموازنة العامة للدولة 2020/2019)، وما لبث أن تناقص الدعم بعد ذلك نظرا لتطوير هذا القطاع وزيادة الدعم الموجع للسلع التموينية علي حساب الدعم المقدم لقطاع الكهرباء.

9- صور الدعم الأخري: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الأولي، تبين من خلال الجدول رقم (4) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 2991.60 مليون جنيه عام 2006/2005، وحد أقصي قدر بنحو 9911.45 مليون جنيه عام 2009/2008 بنسبة زيادة قدرت بنحو 231.31% مقارنة بعام 2006/2005، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 42.56% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثانية، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 6292.90 مليون جنيه عام 2015/2014، وحد أقصي قدر بنحو 12079.70 مليون جنيه عام 2014/2013 بنسبة انخفاض قدرت بنحو 47.91% مقارنة بعام 2014/2013، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 22.97% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد صور الدعم الأخري خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 2057.66 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 28.72%، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثالثة، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 7465.10 مليون جنيه عام 2017/2016، وحد أقصي قدر بنحو 15350 مليون جنيه عام 2019/2018 بنسبة زيادة قدرت بنحو 105.62% مقارنة بعام 2017/2016، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 27.42% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح أيضا تزايد صور الدعم الأخري خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 2921.72 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 31.68%، بينما اتضح تزايد صور الدعم الأخري خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة بالأولي –فترة الاستقرار- بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 4979.37 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 69.50%، وقد لوحظ انخفاض صور المخصصات الدعمية الأخري خلال عام 2020/2019 حيث قدرت بنحو 12797 مليون جنيه من 15350 مليون جنيه عام 2019/2018.

10- الايرادات الإجمالية: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الأولي، تبين من خلال الجدول رقم (4) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 151265.90 مليون جنيه عام 2006/2005، وحد أقصي قدر بنحو 282504.80 مليون جنيه عام 2009/2008 بنسبة زيادة قدرت بنحو 86.76% مقارنة بعام 2006/2005، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 23.35% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثانية، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 303622 مليون جنيه عام 2012/2011، وحد أقصي قدر بنحو 491488.70 مليون جنيه عام 2016/2015 بنسبة زيادة قدرت بنحو 61.87% مقارنة بعام 2012/2011، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 19.76% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد الإيرادات الإجمالية خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 185360.50 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 81.25%، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثالثة، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 659184 مليون جنيه عام 2017/2016، وحد أقصي قدر بنحو 1134400 مليون جنيه عام 2020/2019 بنسبة زيادة قدرت بنحو 72.09% مقارنة بعام 2017/2016، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 22.85% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح أيضا تزايد الايرادات الإجمالية خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 487484.25 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 117.89%، بينما اتضح تزايد الإيرادات الإجمالية خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة بالأولي –فترة الاستقرار- بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 672844.75 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 294.94%.

11- الايرادات الضريبية: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الأولي، تبين من خلال الجدول رقم (4) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 97778.37 مليون جنيه عام 2006/2005، وحد أقصي قدر بنحو 192072.30 مليون جنيه عام 2011/2010 بنسبة زيادة قدرت بنحو 96.44% مقارنة بعام 2006/2005، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 24.58% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثانية، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 207409.70 مليون جنيه عام 2012/2011، وحد أقصي قدر بنحو 352314.90 مليون جنيه عام 2016/2015 بنسبة زيادة قدرت بنحو 69.86% مقارنة بعام 2012/2011، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 20.13% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد الإيرادات الضريبية خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 129570.02 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 88.54%، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثالثة، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 462007.20 مليون جنيه عام 2017/2016، وحد أقصي قدر بنحو 856600 مليون جنيه عام 2020/2019 بنسبة زيادة قدرت بنحو 85.41% مقارنة بعام 2017/2016، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 25.41% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح أيضا تزايد الايرادات الضريبية خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 404129.31 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 146.73%، كما اتضح تزايد الإيرادات الضريبية خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة بالأولي –فترة الاستقرار- بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 533699.33 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 365.93%.

12- الايرادات غير الضريبية: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الأولي، تبين من خلال الجدول رقم (4) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 53487.53 مليون جنيه عام 2006/2005، وحد أقصي قدر بنحو 119282.70 مليون جنيه عام 2009/2008 بنسبة زيادة قدرت بنحو 123.01% مقارنة بعام 2006/2005، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 28.70% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثانية، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 96212.30 مليون جنيه عام 2012/2011، وحد أقصي قدر بنحو 196498.80 مليون جنيه عام 2014/2013 بنسبة زيادة قدرت بنحو 104.23% مقارنة بعام 2012/2011، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 30.57% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد الإيرادات غير الضريبية خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 55790.48 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 67.80%، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثالثة، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 191832.50 مليون جنيه عام 2018/2017، وحد أقصي قدر بنحو 277800 مليون جنيه عام 2020/2019 بنسبة زيادة قدرت بنحو 44.81% مقارنة بعام 2018/2017، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 17.78% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح أيضا تزايد الايرادات غير الضريبية خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 83354.94 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 60.37%، كما اتضح تزايد الإيرادات غير الضريبية خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة بالأولي – فترة الاستقرار- بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 139145.42 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 169.10%.

13- المنح: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الأولي، تبين من خلال الجدول رقم (4) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 1462.60 مليون

جنيه عام 2008/2007، وحد أقصي قدر بنحو 7983.60 مليون جنيه عام 2009/2008 بنسبة زيادة قدرت بنحو 445.85% مقارنة بعام 2008/2007، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 63.05% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثانية، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 3542.70 مليون جنيه عام 2016/2015، وحد أقصي قدر بنحو 95856.40 مليون جنيه عام 2014/2013 بنسبة انخفاض قدرت بنحو 96.30% مقارنة بعام 2014/2013، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 138.74% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد المنح خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 24307.69 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 653.11%، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثالثة، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 1140.60 مليون جنيه عام 2019/2018، وحد أقصي قدر بنحو 17682.90 مليون جنيه عام 2017/2016 بنسبة انخفاض قدرت بنحو 93.55% مقارنة بعام 2017/2016، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 117.28% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح أيضا تناقص المنح خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمقدار تغير مطلق قدر بنحو (21573.95) مليون جنيه ونسبي قدر بنحو (76.97%)، بينما اتضح تزايد المنح خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة بالأولي –فترة الاستقرار- بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 2733.74 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 73.45%.

14- إيرادات أخري: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الأولي، تبين من خلال الجدول رقم (4) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 51108.33 مليون جنيه عام 2006/2005، وحد أقصي قدر بنحو 111299.10 مليون جنيه عام 2009/2008 بنسبة زيادة قدرت بنحو 117.77% مقارنة بعام 2006/2005، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 27.84% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثانية، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 86108.40 مليون جنيه عام 2012/2011، وحد أقصي قدر بنحو 135630.40 مليون جنيه عام 2016/2015 بنسبة زيادة قدرت بنحو 57.51% مقارنة بعام 2012/2011، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 21.02% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد تلك الايرادات الأخري خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 31482.80 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 40.07%، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثالثة، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني قدر بنحو 179493.90 مليون جنيه عام 2017/2016، وحد أقصي قدر بنحو 274003 مليون جنيه عام 2020/2019 بنسبة زيادة قدرت بنحو 52.65% مقارنة بعام 2017/2016، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف قدر بنحو 19.82% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح أيضا تزايد تلك الايرادات الأخري خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 104930.88 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 95.35%، بينما اتضح تزايد الإيرادات الأخري خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة بالأولي –فترة الاستقرار- بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 136413.68 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 173.64%.

المحور الثالث: محددات تمويل الدعم السلعي في الموازنة العامة المصرية.

يتأثر الدعم السلعي بالموازنة العامة المصرية بمجموعة من المحددات التي تؤثر علي حجم عناصره المختلفة وعلي اتجاهات هذه العناصر ويرجع بعض هذه المحددات لعوامل داخلية تتعلق بالبنيان الاقتصادي القومي مثل نمو السكان من حيث عدد السكان ونوعيتهم وتوزيعهم العمري، ومعدل التحضر ومعدل التغير الثقافي فكلما زاد معدل تحضر السكان ومعدل تغيرهم الثقافي ازدادت ثقافة الفرد واتسعت مداركه وتنوعت حاجاته الإستهلاكية وبالتالي تزداد الرغبة في الإستهلاك، وأيضا ارتفاع مستوي المعيشة وزيادة الدخول فتوافر الدخل يؤدي إلي تحقيق القدرة علي الشراء وزيادة معدلات الإستهلاك، كما ترجع تلك المحددات إلي عوامل خارجية تتعلق بالظروف الدولية مثل التطورات العلمية والتطورات السياسية والاقتصادية وإتجاهات الأسعار في الأسواق الدولية والطاقة الإستهلاكية والإنتاج للسلع المنافسة أمام السلع المصرية والعقبات والمشاكل التي تعترض المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية بسبب إجراءات دخول هذه الأسواق، وكذلك قيام الإتفاقات الدولية سواء كانت في صورة تكتلات اقتصادية أو اتفاقات تجارية بين بعض الدول.

وتعتبر الايرادات بأنواعها المختلفة هي المحدد الرئيسي والأساسي للدعم السلعي في الموازنة العامة المصرية والتي تنقسم إلي مايلي:

- الايرادات الضريبية: والتي تعتبر أهم مصادر تمويل الموازنة العامة بالدولة لما تمثله من أداة فاعلة لتدوير الموارد من الأنشطة المنتجة للدخول الأعلي لصالح الخدمات العامة والفئات الأولي بالرعاية وكذلك للإنفاق الحكومي علي الخدمات المختلفة مما يساهم في تخفيض الأعباء التمويلية علي الخزانة العامة للدولة ومنها الضرائب العامة والضريبة علي القيمة المضافة والضرائب الجمركية
- الايرادات غير الضريبية: ومنها المنح والايرادات الأخري كفائض البترول، وفائض قناة السويس وفائض الهيئات الاقتصادية وارباح الشركات وأرباح البنك المركزي، والقروض ....الخ

والسؤال الذي يطرح نفسه أي من الايرادات السابقة أكثر تأثيرا علي الدعم السلعي في الموازنة العامة المصرية هل الايرادات الضريبية أم غير الضريبية وإذا كانت الايرادات الضريبية فأية صورة من صورها أكثر تأثيرا علي الدعم السلعي في مصر، والأمر كذلك بالنسبة للايرادات غير الضريبية.

وبدراسة المسار التتبعي لهذا السؤال وكذلك علاقة الايرادات بصورتيها الضريبية وغير الضريبية كمتغيرات مستقلة كل علي حدة وذلك علي إجمالي الدعم السلعي كمتغير تابع خلال فترة الدراسة، تبين من خلال الجدول رقم (5) أنه عند زيادة الايرادات الضريبية وغير الضريبية والمنح والإيرادات الأخري كمتغيرات مستقلة بمقدار وحدة واحدة تبين تزايد إجمالي الدعم السلعي بمقدار سنوي قدر بنحو 0.17 مليون جنيه، 0.66 مليون جنيه، 0.68 مليون جنيه، 0.62 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيم إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01 ماعدا المنح، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 53%، 58%، 47% من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها المتغيرات موضع الدراسة علي الترتيب، بينما تعزي 47%، 42%، 53% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، بينما اتضح عدم معنوية المنح بعلاقتها بإجمالي الدعم السلعي مما يدل علي الثبات النسبي لهذا المتغير حول المتوسط الحسابي للدعم السلعي.

وبدراسة علاقة الايرادات الضريبية والمنح والايرادات الأخري كمتغيرات مستقلة وذلك علي إجمالي الدعم السلعي كمتغير تابع خلال فترة الدراسة بالنموذج Full Model، تبين أيضا من خلال الجدول رقم (5) أنه عند زيادة الايرادات الضريبية والمنح وتناقص الإيرادات الأخري كمتغيرات مستقلة بمقدار وحدة واحدة تبين تزايد إجمالي الدعم السلعي بمقدار سنوي قدر بنحو 0.28 مليون جنيه، 0.85 مليون جنيه، 0.38 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية النموذج إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01 وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 67% من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها المتغيرات موضع الدراسة علي الترتيب، بينما تعزي 33% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

وبدراسة علاقة الايرادات الضريبية والمنح والايرادات الأخري كمتغيرات مستقلة وذلك علي إجمالي الدعم السلعي كمتغير تابع خلال فترة الدراسة بالنموذج Stepwise، تبين أيضا من خلال الجدول رقم (5) أن أكثر العوامل المدروسة المؤثرة علي إجمالي الدعم السلعي كانت متمثلة في الايرادات الضريبية، حيث أن زيادتها بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلي تزايد إجمالي الدعم السلعي بمقدار سنوي قدر بنحو 0.17 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية النموذج إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01 وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 53% من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها المتغيرات موضع الدراسة علي الترتيب، بينما تعزي 47% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ويستنتج مما سبق أنه نتيجة تأثر الدعم السلعي بالايرادات الضريبية يستلزم معه رفع كفاءة المنظومة الضريبية وضبط المجتمع الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وسد منافذ التهرب الضريبي لتحسين الحصيلة الضريبية وكذلك الربط بين المصالح الايرادية ونظم الفحص والتحصيل الالكتروني، وهذا ما هدفت له الدولة (منشور اعداد الموازنة العامة للدولة 2020/2019) من خلال تطبيق نظام ضريبي مبسط للشركات المتناهية الصغر والصغيرة لتوسيع القاعدة الضريبية وتحفيز القطاع غير الرسمي للاندماج مع القطاع الرسمي

جدول 5. يوضح أثر الايرادات بنوعيها علي الدعم السلعي في مصر خلال الفترة (2005/2006-2019/2020). القيمة بالمليون جنيه

م	المتغير المستقل	المعادلـــة	r^2	F
1	الايرادات الضريبية (س1)	ص^هـ=81770.56 + 0.17 س1هـ (4.51)** (3.85)**	0.53	14.82**
2	الايرادات غير الضريبية (س2)	ص^هـ=47930.34 + 0.66 س2هـ (2.04) N.S (4.27)**	0.58	18.22**
3	المنح (س3)	ص^هـ=130300.38 + 0.68 س3هـ (7.84)** (1.08)**	0.08	1.16N.S
4	الإيرادات الأخري (س4)	ص^هـ=61620.40 + 0.62 س4هـ (2.44)** (3.40)**	0.47	11.57**
5	Full model	ص^هـ=84238.92 + 0.28 س1هـ+ 0.85 س3هـ - 0.38 س4هـ (2.61)* (1.63) N.S (2.06) N.S (0.59-)**	0.67	7.40**
6	Stepwise	ص^هـ=81770.56 + 0.17 س1هـ (4.51)** (3.85)**	0.53	14.82**

حيث ص^هـ= القيمة التقديرية للمتغير التابع (إجمالي الدعم السلعي) في السنة هـ س هـ= المتغير المستقل موضع الدراسة ، هـ السنوات= 1، 2، ...، 15 ، R^2= معامل التحديد ، F= قيمة F المحسوبة ، NS:غير معنوي. (**) معنوية عند مستوي معنوية 0.01 ، (*) معنوية عند مستوي معنوية 0.05.،
القيم بين الأقواس أسفل معاملات الإنحدار تمثل قيمة (ت) المحسوبة.
المصدر: حسبت بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (2).

المحور الرابع: رؤية نقدية لكفاءة توزيع الدعم في الموازنة العامة المصرية.

يرتكز الدعم علي توفير السلع والخدمات الأساسية بأسعار مناسبة للفقراء ومحدودي الدخل سواء كان نقديا أو عينيا من خلال إعادة توزيع الثروة وضمان الحد الأدني من الرفاهية لتوفير الحد الأدني من التغذية أو مساعدة الأسر علي إدارة المخاطر (FAO)، بيد أن التجارب الدولية للدعم تفاضل بين الدعم العيني أو النقدي المشروط ليس من الناحية المادية فقط لطبقة معينة ولكن من الناحية الصحية والمستوي التعليمي لهذه الطبقة وزيادة قدرتها علي إدارة المخاطر من مرض وإعاقة وخلافه، ولذلك عرف "البنك الدولي" الدعم النقدي المشروط بأنه برنامج يختص بتحويل مبالغ نقدية للأسر الفقيرة بشرط أن تقوم هذه الأسر بالاستثمار في رأس المال البشري المتمثل في أطفالها من الناحية الصحية والتعليمية كضرورة انتظام الأطفال في الدراسة علي الأقل بنسبة 80% وألا يرسب الطفل أكثر من مرة واحدة مع ضرورة التزام الأم وأطفالها في البرامج الصحية والوقائية، مما يعني استثمار الدولة في الطاقات البشرية المستقبلية وتحقيق العدالة في توزيع الدخول والثروات بين الأجيال وبعضها البعض.

ولقد قامت الحكومة المصرية علي زيادة قيمة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية المقدمة خاصة منذ عام 2012/2011 والتي بلغت نحو 150193.19 مليون جنيه حتي قدرت عام 2020/2019 بنحو 327699 مليون جنيه بزيادة قدرها 118.18% عن عام 2012/2011.

ولكن تنوعت أوجه انفاق هذا الدعم خلال الفترة (2006/2005-2020/2019) ما بين الدعم السلعي بما يتضمنه من دعم للسلع التموينية والبترولية ودعم الكهرباء ودعم المزارعين ....الخ، أو دعم الخدمات الاجتماعية سواء لنقل الركاب، أو معاش الضمان، ومعاش الطفل، أو دعم مجالات التنمية كدعم تنمية الصعيد، أو دعم إسكان محدودي الدخل، أو دعم الأنشطة الاقتصادية كدعم المناطق الصناعية، وتنشيط الصادرات باعتبار أن كل ذلك يعود علي مستحقي الدعم ويعمل علي تحسين مستوي معيشتهم في جميع مناحي الحياة، وهو ما اتضح من دراسة مسارات الدعم المختلفة بالموازنة العامة للدولة، حيث اتضح من دراسة الجدول (6) أن متوسط نسبة كل وجه من أوجة الدعم المختلفة بالنسبة لإجمالي الدعم والمنح والمزايا الاحتماعية خلال الفترات الثلاث (2006/2005-2011/2010)، (2012/2011-2016/2015)، (2017/2016-2020/2019) قدر بنحو 85.90%، 80.29% 65.71% للدعم السلعي خلال الفترات الثلاث علي الترتيب، ونحو 9.36%، 17.79%، 29% لدعم الخدمات خلال الفترات الثلاث علي الترتيب، ونحو 1.51%، 0.73%، 0.26% لدعم مجالات التنمية خلال الفترات الثلاث علي الترتيب، ونحو 2.68%، 1.68%، 1.30% لدعم الانشطة الاقتصادية خلال الفترات الثلاث علي الترتيب، مما يفسر اتجاه الدولة لتخفيض الدعم الموجه للدعم السلعي وزيادة الدعم الموجه للخدمات علي اعتبار أن دعم الخدمات مكملا للدعم السلعي يصب بصورة مباشرة في مصلحة الطبقات الفقيرة والمستهدفة ليغطي مناحي الحياة المختلفة ورفع مستوي معيشتهم من الناحية السلعية والخدمية، بينما يلاحظ أيضا انخفاض نسبة الدعم الموجه لمجالات التنمية وكذلك للأنشطة الاقتصادية من إجمالي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية نظرا لأنه يتم تمويلها من الصناديق السيادية أو القروض الموجهة لعمليات التنمية في المجالات الستهدفة بدلا من الضغط علي الموازنة العامة بالدولة من أجل مزيد من دعم السلع والخدمات كما اتضح فيما سبق.

جدول 6. يوضح متوسط نسبة أنواع الدعم المختلفة بالنسبة لإجمالي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في مصر خلال الفترات الثلاث المدروسة. (%)

م	نوع الدعم	الفترة الأولي (2006/2005-2011/2010)	الفترة الثانية (2012/2011-2016/2015)	الفترة الثالثة (2017/2016-2020/2019)
1	الدعم السلعي	85.90	80.29	65.71
	السلع التموينية/الدعم السلعي	20.31	23.07	36.88
	ب المزارعين/الدعم السلعي	0.31	0.78	0.53
	ج المواد البترولية/الدعم السلعي	70.08	57.07	44.42
	د الكهرباء/الدعم السلعي	0.97	10.95	7.48
2	دعم الخدمات	9.36	17.79	29
3	دعم مجالات التنمية	1.54	0.73	0.26
4	دعم الأنشطة الاقتصادية	2.68	1.68	1.30

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (2)

كما اتضح من دراسة نفس الجدول (6) لمسارات توجيه الدعم السلعي أن متوسط نسبة دعم السلع التموينية بالنسبة لإجمالي الدعم السلعي خلال الفترات الثلاث (2006/2005-2011/2010)، (2012/2011-2016/2015)، (2017/2016-2020/2019) قدر بنحو 20.31%، 23.07%، 36.88% خلال الفترات الثلاث علي الترتيب، بينما قدر متوسط نسبة دعم المزارعين بالنسبة لإجمالي الدعم السلعي خلال نفس الفترات الثلاث المذكورة بنحو 0.31%، 0.78%، 0.53% خلال الفترات الثلاث المذكورة علي الترتيب، بينما قدر متوسط نسبة دعم المواد البترولية بالنسبة لإجمالي الدعم السلعي خلال نفس الفترات الثلاث المذكورة بنحو 70.08%، 57.07%، 44.42% خلال الفترات الثلاث المذكورة علي الترتيب، بينما قدر متوسط نسبة دعم الكهرباء بالنسبة لإجمالي الدعم السلعي خلال نفس الفترات الثلاث المذكورة بنحو 0.97%، 10.95%، 7.48% خلال الفترات الثلاث المذكورة علي الترتيب، ويستنتج مما سبق:

- تزايد الدعم الموجه للسلع التموينية علي حساب باقي أنواع الدعم السلعي الأخري وذلك لتحسين مستوي معيشة الأفراد نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية خلال الفترات الثلاث علي الترتيب بالرغم من إنه دعم موجه من أجل زيادة الاستهلاك المباشر.
- تناقص الدعم الموجه للمزارعين خلال الفترة الثالثة مقارنة بالثانية بدلا من زيادته، حيث أن زيادة الدعم الموجه للمزارعين يؤدي لزيادة الإنتاج الزراعي وخاصة للمحاصيل الاستراتيجية التي تخدم دعم السلع التموينية والامدادات الغذائية المطلوبة لتحسين مستوي المعيشة المطلوب والحد من العمليات الاستيرادية والعملات الأجنبية اللازمة لتلك العمليات والتي تثقل كاهل ميزان المدفوعات المصري نظرا لأنه سوف يؤدي لزيادة الإنتاج متمثلا في الإنتاج الزراعي بدلا من زيادة الاستهلاك المباشر المتمثل في دعم السلع التموينية.
- تناقص الدعم الموجه للمواد البترولية خاصة مع اتجاه الدولة لتخفيض هذا الدعم منذ بداية نوفمبر عام 2017/2016 حدث ارتفاع أسعار المنتجات البترولية من نحو 31% لنحو 47%، وتنفيذ زيادة جديدة في أسعار تلك المواد البترولية عام 2018/2017 بنحو 43% لخفض تكلفة الدعم، وفي عام 2019/2018 استمرار برنامج ترشيد الطاقة واستخدام الوفر المحقق لتمويل برنامج الدعم النقدي، وفي عام 2020/2019 استمرار برنامج ترشيد فاتورة الدعم من خلال الانسحاب التدريجي من الدعم العيني غير

الموجه خاصة دعم الطاقة والتحول للدعم النقدي وشبه النقدي الذي يستهدف الفئات الأولي بالرعاية والمناطق الأكثر احتياجا (مشروع الموازنة العامة للدولة 2020/2019).

ومع اتجاه الدولة للتحول إلي الدعم النقدي وشبه النقدي الذي يستهدف الفئات الأولي بالرعاية والمناطق الأكثر احتياجا يرتكز الدعم النقدي علي تقليل التفاوت في توزيع الدخول من خلال استهداف الأسر الفقيرة وتقليل نسبة الفقر في المستقبل من خلال شروط معينة ولذلك يسمي الدعم النقدي المشروط المتمثل في استخدام الدعم لتحسين نوعية رأس المال البشري وفقا لتحديد الفئات المستهدفة عن طريق مجموعة من الآليات ومنها دخل الأسرة، أو تحديد مستوي معيشة الأسرة عن طريق مجموعة من المؤشرات كحجم الأسرة وفواتير استهلاك الكهرباء والمستوي التعليمي لرب الأسرة...الخ، أو عن طريق الاستهداف الذاتي لسلعة معينة كما يتم في الخبز البلدي المدعم، ثم تحديد قيمة الدعم طبقا للاحتياجات الضرورية وذلك للطبقات الفقيرة من السلع الغذائية، أو استكمال أطفالهم لمراحل التعليم المختلفة وتوفير الرعاية الصحية، وقد يتم ربط قيمة الدعم أيضا مع معدلات التضخم حتي يتم الحفاظ علي القيمة الحقيقية للدعم الممنوح.

التوصيات

ومما سبق من نتائج يوصي البحث بما يلي:

- تنويع مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة خاصة مع انخفاض أسعار الفائدة في السوق المحلية عن طريق إصدار سندات متوسطة وقصيرة الأجل بدلا من الأذون بهدف زيادة عمر الدين والحد من مخاطر إعادة تمويل المديونية القائمة.
- رفع كفاءة المنظومة الضريبية وضبط المجتمع الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وسد منافذ التهرب الضريبي لتحسين الحصيلة الضريبية.
- تطبيق نظام ضريبي بسيط للشركات الصغيرة والمتناهية الصغر لتوسيع القاعدة الضريبية وتحفيز القطاع غير الرسمي للاندماج مع القطاع الرسمي.
- زيادة الدعم الموجه للمزارعين ليعود بالنفع علي الزراعة المصرية خاصة للمحاصيل الاستراتيجية التي تخدم السلع التموينية والامدادات الغذائية المطلوبة للحد من العمليات الاستيرادية والعملات الأجنبية والتي تثقل كاهل ميزان المدفوعات المصري.
- التوجه للدعم النقدي المشروط وفقا لتحديد الفئات المستهدفة عن طريق مجموعة من الآليات وتحديد قيمة الدعم طبقا للاحتياجات الضرورية مع ربط قيمة الدعم بمعدلات التضخم للحفاظ علي القيمة الحقيقية للدعم الممنوح.

المراجع

1- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، حلقة نقاشية عن محاولة لقياس العدالة الاجتماعية في مصر، القاهرة، 2018.

2- المركز المصري لدراسات السياسات العامة، دليل سياسات الدعم في مصر، القاهرة، 2019

3- طارق اسماعيل(د)، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، أبو ظبي الامارات، 2018.

4- مصطفي عبد الباسط حسن(د)، عبد السلام علي نوير(د)، سياسات الدعم الحكومي في مصر وأثرها علي الاستقرار السياسي والاجتماعي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2018.

5- مها محمود ابو زيد(د)، نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخول، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد (56)، العدد الثالث، يوليو 2019.

5- وزارة المالية، منشور إعداد الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2020/2019، القاهرة، أكتوبر 2018.

6- ـــــــــ، البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية 2020/2019، القاهرة 2019.

7- ـــــــــ ، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة، القاهرة، أعداد مختلفة.

8- ـــــــــ، موازنة المواطن، حقك تعرف موازنة بلدك، القاهرة، أعداد مختلفة.

An Analytical Study of the Commodity Subsidy Map in the Egyptian General Budget

Salah, A. A-E. A.

Department of agricultural economics, Faculty of agriculture, Mansoura university.

ABSTRACT

The state's general budget is a detailed and approved estimate of public expenditures and revenues for a future fiscal year and revenue is divided into tax and non-tax revenues that are divided into grants and other income, and public expenditures are support, grants, social benefits, benefits, wages, etc., and support is directed to the general budget of four departments, The first is for commodity support, whether for food commodities, for farmers, for petroleum products or for electricity, the second is for social services such as passenger transport, insurance pension, child pension, and the third for development areas such as support for Upper Egypt development, or support for low-income housing, and the fourth for Economic activities in support of industrial zones, and stimulate exports.The research problem lies in changing the commodity support map in the public budget as a result of changing economic, political and social conditions that the country is going through. About 24.6% were allocated to support, grants and social benefits in 2015/2016 and increased to 26.5% in 2017/2018. However, the proportion of the population under the poverty line increased From about 27.8% to about 35% for the two years mentioned respectively, and the aim of the research is to study the commodity support map in the Egyptian public budget during the period (2005 / 2006-2019 / 2020) through four axes, the first of which are economic variables related to commodity support, and the second is a comparative analysis of economic variables related With commodity support Third funding support commodity determinants, and the Fourth critical vision of the efficiency of the distribution of support.It became clear that commodity support in the public budget is affected by tax revenue and when it increases by one unit, the total commodity support increases by an annual estimated amount of about 0.17 million pounds, and the study recommended diversifying the sources of financing the public budget of the state, raising the efficiency of the tax system, controlling the tax community, expanding the tax base and blocking tax evasion ports to improve the tax revenue , And increase the support directed to farmers to reduce import operations and foreign currencies, and to go to conditional cash support in accordance with identifying the target groups and determining the value of the subsidy according to the necessary needs.